

أزمة شكاية الكيماوي

الخميس ٣ يونيو ٢٠٢١

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن مستويات الأجور في مصر شهدت تحسناً ملحوظاً على مستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال في إطار حديثنا عن الريف ونحن على أعتاب البدء في مشروع تنمية الريف المصري الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية منذ أسابيع قليلة، سنبدأ اليوم بواحدة من أعقد القضايا التي تشغل بال الفلاح المصري ليلاً ونهاراً، وهي ما بات يعرف بـ «شكاية الكيماوي». والكيماوي لمن لا يعرف هو السماد الصناعي الذي لا غنى للأرض الزراعية المنتجة للغذاء عنه، لكونه يضم عناصر ما زالت تفتقدها الأراضي الزراعية في الريف المصري وغيره من أرياف العالم بدون استثناء. فالكيماوي هو ما يزيد من إنتاجية الأرض، ما يجعل أسعار المنتجات الغذائية وغير الغذائية في متناول المستهلكين.

في مصر ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن مساحة الأراضي الزراعية عام ١٥/٢٠١٦ هي ٩.١ مليون فدان. وتنتج مصر وفقاً لذات الجهاز أسمدة آزوتية ونيروجينية تقدر إجمالاً في ذات العام بـ ١٥.٧ مليون طن. وتلك الكمية يفترض أن تكفي ليس فقط السوق المحلية، بل يتم التصدير منها بإجمالي ١.٤ مليار دولار، وهو تصدير مقدر بنسبة ٦٥% من إجمالي المنتج.

وفي مصر توجد ١٧ شركة لتصنيع الأسمدة الزراعية، أشهرها أبو قير وحلوان والإسكندرية والنصر والبحيرة وأبو زعبل والمصرية. وتلك الشركات تورد للحكومة عبر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، من خلال التسليم للجمعيات الزراعية ٥٥% من إنتاج شركات الأسمدة، وذلك مقابل إمداد شركات الأسمدة بأهم مصدر خام لصناعة الأسمدة وهو الغاز الطبيعي.

وتقوم الحكومة بتوزيع حصتها (أنفة الذكر) من الشركات المنتجة على الجمعيات الزراعية مقابل ١٦٥ جنيهاً لشكاية الكيماوي زنة ٥٠ كجم للشكاية، وذلك لملاك الأراضي الزراعية، ليرتفع هذا السعر عند التسليم نتيجة بعض الإجراءات الإدارية إلى نحو ١٧٥ جنيهاً. أما الشركات المنتجة فهي تقوم بتوزيع باقي منتجاتها عبر التوزيع للسوق المحلية بالسعر الحر، وعبر التصدير للخارج. ويبلغ سعر التوزيع الحر للشكاية الواحدة داخل مصر نحو ٢٥٠ جنيهاً للشكاية. أي أن الحكومة تدعم الفلاح بـ ٧٥ جنيهاً عند تسليم كل شكاية. وإذا علم أن سعر شكاية الكيماوي الحر وصل اليوم إلى ٢٨٠ جنيهاً للشكاية، أي أن هناك نحو ١٠٥ جنيهات فرق عن ثمن الشكاية الواحدة، لتبين أن هناك سوقاً سوداء للكيماوي، وأن تلك السوق تجاوزت سعر الكيماوي الحر من إنتاج المصنع ومن غير المخصص لوزارة الزراعة، ما يدل على أن الإنتاج عامة أصبح يوجد به عجز، ناتج عن توقف بعض المصانع بسبب تضخم المديونيات، وهو ما تأكد من طلب عديد الشركات إعادة جدولة ديونها لدى البنوك، بعد أن عجز المستوردون من خارج مصر عن سداد شيكات كبيرة مستحقة لصالح الشركات المصرية بعد توريد الكميات، مما وضع تلك الشركات في حالة حرج كبير أمام البنوك المصرية.

وهكذا يلاحظ أن أزمة الكيماوي قد استفحلت كثيراً، وأن تلك الأزمة المستمرة نحو خمسة عقود، تبدو مفتعلة إلى حد كبير، فالغاز الطبيعي (وهو ٣٥% من المادة الخام) متوافر والخبرة والكوادر الفنية والعمالة والأسواق بكل أنواعها متوافرة، ورغم ذلك توجد سوق سوداء خاصة في جنوب الصعيد والمحافظات النائية، وقد وصل الأمر إلى حد أن الجمعيات الزراعية تتسلم أقل من حصتها الشهرية من المصانع، بعجز مقدر بنحو ٤٠%، بسبب عدم استلام نصيب الحكومة المقرر بـ ٥٥% كما ذكر آنفاً، وهي النسبة التي سبق للشركات التي يفترض أنها تنتج ضعف الاحتياجات المحلية إن احتجت عليها وانصفتها المحاكم المصرية عام ٢٠١٦ في مواجهة الحكومة.

ويطرح الكثير من المتخصصين حلولاً لأزمة الكيماوي بإجبار شركات الإنتاج على تسليم حصة الـ ٥٥%، ورغم أن هذا الحل ليس سهلاً في ظل الظروف الراهنة والآفة الذكر، يتحدث البعض الآخر عن رفع الدعم كلية عن شكاية الكيماوي وتعويض للفلاح بدعم مقابل، مثل زيادة دعم أسعار توريد السلع الاستراتيجية كالقصب والقطن والقمح. أو بقاء الأمر على حاله وإعادة النظر في منظومة توزيع الكيماوي على الجمعيات الزراعية، وهي المنظومة المختلة إلى حد كبير، وتعد أحد أسباب المشكلة وليس كلها، كما تبين من العرض السابق. وفي جميع الأحوال فإن هناك حاجة لتدخل حكومي لإعادة جدولة مديونيات الشركات لدى البنوك، حتى تستطيع أن تدخل مرة أخرى إلى حلبة الإنتاج. كما أنه من المهم التفكير الجدي في قيام الحكومة نفسها بتشغيل مصانع وخطوط إنتاج جديدة، لدعم الفلاح بصورة مباشرة عوضاً عن دعمها للشركات بالغاز، مقابل نسبة الـ ٥٥% من المنتج. الأول من العام الحالي ٢٠٢١، مشيراً إلى أن متوسط الأجور اليومية في مصر تراوح بين ١٥٨.٣ جنيه لـ ٧٦.٧ جنيه وفقاً لكل نشاط اقتصادي.

وأشار جهاز الإحصاء، وفقاً لتقرير صادر عنه حصلت عليه "الدستور"، إلى تصدر العاملين بالتشييد والبناء الأنشطة الاقتصادية الأعلى أجراً بمتوسط أجر يومي قدره ١٥٨.٣ جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠٢١ مقابل ١٠٩.٢ جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق عليه، يليه العاملون بالمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات بأجر يومي قدره ١٤٨.٧ جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٢٠٠.٨ جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، ثم العاملين بالتعدين بأجر يومي يبلغ ١٣١.٥ جنيه مقابل ٩٤.٥ جنيه والعاملين بالتأجير والعقارات ١٣١.٢ جنيه مقابل ٨٩.٩ جنيه خلال فترة المقارنة ذاتها.

وأضاف جهاز الإحصاء، أن أجور العاملين بالصحة والتعليم شهدت تحسناً جديداً خلال العام الحالي، حيث قفز متوسط الأجر اليومي للعاملين بالصحة إلى ٩٢.٧ جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٧٧.٣ جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق عليه بنسبة زيادة بلغت ٢٠% خلال عام، كما ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين بالتعليم إلى ٨٧.٧ جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٨٢.٦ جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق عليه، بنسبة زيادة ٦.١% خلال عام.

كما ارتفعت متوسطات أجور العاملين بنشاط الزراعة إلى ٨٩.٥ جنيه يومياً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٨٢.٩ جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق عليه، وتجارة الجملة والتجزئة من ٨٧.٩ جنيه لـ ٩١.٧ جنيه، فيما تراجعت متوسطات الأجور اليومية لعدد محدود من الأنشطة الاقتصادية وهي نشاط المعلومات والاتصالات من ١٣٨.٧ جنيه إلى ١٠٩.٨ جنيه، ونشاط إمدادات الكهرباء من ١١٩.٧ جنيه لـ ١١٥.٤ جنيه.

بينما تذيّل نشاط خدمات أفراد الخدمة المنزلية قائمة أجور الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين بالخدمة المنزلية ٧٦.٧ جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقابل ٧٤.٣ جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق عليه.